

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 19/9391/2018

التاريخ: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

## ليبيا: فشل سياسة الترحيق الأوروبية في حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين

مضى عام على ظهور صور مروعة للمهاجرين وهم يُباعون ويُشترىون في ليبيا كالسلع، وما استثارته تلك المشاهد الصادمة من مداولات ومفاوضات محمومة حول سياسة الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي،<sup>1</sup> ولا تزال سلسلة الوعود والحلول السريعة التي لجأ إليها الاتحاد الأوروبي منذئذٍ عاجزة عن تحسين أوضاع اللاجئين والمهاجرين؛ جاء ذلك في بيان أصدرته منظمة العفو الدولية اليوم. بل إن أوضاع اللاجئين والمهاجرين قد تدهورت إلى حد كبير على مدى العام الماضي، وزاد من تفاقمه ما شهدته طرابلس من اشتباكات مسلحة خلال الفترة بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول من العام الحالي.

فمنذ أواخر عام 2016، قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - ولا سيما إيطاليا - بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الرامية لإغلاق طرق الهجرة عبر ليبيا والبحر المتوسط، من بينها تعزيز قدرة السلطات البحرية الليبية - وبخاصة خفر السواحل الليبي - على اعتراض قوارب المهاجرين واللاجئين وإعادتهم إلى ليبيا. وإلى جانب هذه الإجراءات، أبرمت إيطاليا اتفاقات مع السلطات المحلية والميليشيات في مدن التهريب الرئيسية، وقامت بتجريم عمليات البحث والإنقاذ التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في عرض البحر، وفرضت سياسة جديدة تقضي بمنع إنزال الأشخاص الذين يتم انتشارهم في أعالي البحار؛ وأدت كل هذه الإجراءات مجتمعةً إلى تقليص عدد المهاجرين واللاجئين الذين يصلون إلى الشواطئ الإيطالية، إذ لم يصل منهم هذا العام حتى الآن سوى 22,232 مقارنةً بـ 114,415، وصلوا خلال نفس الفترة من عام 2017، وذلك وفقاً للبيانات التي نشرتها وزارة الداخلية الإيطالية.<sup>2</sup>

وعن طريق هذه الإجراءات، تمكنت الحكومات الأوروبية إلى حد كبير من تحقيق هدفها المنشود، ألا وهو منع اللاجئين والمهاجرين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية عبر طريق وسط البحر المتوسط؛ ولكن هذه السياسات بدورها اضطرت الآلاف من اللاجئين والمهاجرين للبقاء والمعاناة في ليبيا في وضع غير قانوني، إما يرحون في المعتقلات أو يعيشون حياتهم في الخفاء بلا وثائق قانونية، معرضين لخطر العنف أو الاستغلال من جانب الجماعات المسلحة. كما أن هذه السياسات أضرت بسلامة وفعالية نظام البحث والإنقاذ بشكل عام، مما أدى إلى تصاعد معدل الوفيات بين الأشخاص الذين يقدمون على عبور البحر.<sup>3</sup>

وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: "شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا"، تناولت فيه بالتفصيل شبكة معقدة من التواطؤ أسفرت في نهاية المطاف عن تعرض اللاجئين والمهاجرين العالميين في ليبيا لانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان.<sup>4</sup>

## احتجاز اللاجئين والمهاجرين في ليبيا

أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن السلطات البحرية الليبية قد اعترضت خلال هذا العام حتى الآن نحو 14,377 شخصاً وأعادتهم إلى ليبيا.<sup>5</sup> وبالنظر إلى تقلص أعداد من يحاولون العبور، فإن الرقم المذكور يشير إلى تزايد كبير في معدل اعتراض قوارب اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر؛ بل إن أكثر من نصف من حاولوا العبور خلال الأشهر الأخيرة قد أعيدوا إلى ليبيا حيث احتجزتهم السلطات على الفور في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بوزارة الداخلية؛ وأكد مسؤولون بالجهاز المذكور لمنظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني أن زهاء 6,000 من الأجانب - معظمهم من أصل إفريقي - يقعون في مراكز الاحتجاز في شتى أنحاء البلاد.

ولا تخضع المراكز التي يُحتجز فيها اللاجئون والمهاجرون لأي إشراف قضائي، أي أن المعتقلين فيها لم يحتجزوا بموجب أمر قضائي، وليس بمقدورهم الطعن في مشروعية اعتقالهم، ولا يُسمح لهم بالاستعانة بمحاميين يدافعون عنهم، الأمر الذي يجعل

<sup>1</sup> تقرير شبكة السي إن إن "أناسٌ للبيع - البشر يباعون في المزاد بأربعمئة دولار"، السي إن إن، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://edition.cnn.com/2017/11/14/africa/libya-migrant-auctions/index.html>

<sup>2</sup> وزارة الداخلية الإيطالية: [http://www.interno.gov.it/sites/default/files/cruscotto\\_statistico\\_giornaliero\\_08-11-2018.pdf](http://www.interno.gov.it/sites/default/files/cruscotto_statistico_giornaliero_08-11-2018.pdf)

<sup>3</sup> انظر تقرير منظمة العفو الدولية: بين المطرقة والسندان: أوروبا تحذل اللاجئين والمهاجرين في وسط البحر المتوسط (رقم الوثيقة: EUR 30/8906/2018)، أغسطس/آب 2018: <https://www.amnesty.org/en/documents/eur30/8906/2018/en/>

<sup>4</sup> منظمة العفو الدولية: "شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا" (رقم الوثيقة: MDE 19/7561/2017)، ديسمبر/كانون الأول 2017، [www.amnesty.org/en/documents/eur30/7241/2017/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/eur30/7241/2017/en/)

<sup>5</sup> منظمة الهجرة الدولية، صحيفة وقائع بشأن البحرية الليبية، 16-31 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

اعتقالهم فاقداً للمشروعية بموجب القانون الدولي، ويتفشى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز إذ يتخذ الحراس وسيلة لاستغلال المعتقلين وابتزاز المال من ذويهم.<sup>6</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا - التي تعترف بها السلطات الليبية وتديرها وزارة الداخلية - تخضع لسيطرة الميليشيات التي لا تلتزم بالضرورة بالتسلسل القيادي للسلطات المركزية؛ وفي هذه المراكز، كثيراً ما يحتجز جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية النساء والرجال والأطفال معاً بغض النظر عن احتياجاتهم للحماية الدولية. وفي غياب أي قوانين تتعلق باللجوء، كانت السلطات الليبية في الماضي توافق على الأقل على إطلاق سراح المحتجزين من سبع جنسيات (الإيرانيين، والإثيوبيين، والعراقيين، والفلسطينيين، والصوماليين، والسودانيين من إقليم دارفور، والسوريين) الذين يعتبرون بحاجة إلى الحماية الدولية؛ ولكن طيلة عام 2018، دأبت السلطات الليبية على الامتناع عن إطلاق سراح أي محتجز فيما عدا من قامت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجلائهم إلى بلدان ثالثة، أو من يدفعون رشوة كوسيلة لضمان إطلاق سراحهم.

وتدير المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً يسمى "الإعادة الإنسانية الطوعية" لمساعدة أي شخص يقرر العودة إلى وطنه، ومعظم من تتم إعادتهم في إطار هذا البرنامج هم من المحتجزين في مراكز اعتقال المهاجرين في ليبيا، وعلى مدى عام 2017، أُعيد أكثر من 20 ألف شخص إلى أوطانهم، في حين بلغ عدد من أُعيدوا هذا العام حتى الآن 14,622، وذلك في إطار برامج تسهم الحكومات الأوروبية في تمويلها بسخاء.<sup>7</sup>

ولا مراء في أن برنامج "العودة الإنسانية الطوعية" يمكن أن يكون بمثابة طوق نجاة للكثيرين من اللاجئين والمهاجرين العالقين في ليبيا، الراغبين بحق في العودة إلى أوطانهم، ممن يتعذر عليهم ذلك بسبب ضيق ذات اليد؛ ولكنه لا يحل المشاكل المتعلقة بالاعتقال التعسفي، والتعذيب، وضروب المعاملة السيئة، ولا يزال قاصراً عن الاستجابة بصورة وافية لمدى خطورة أوضاع المهاجرين واللاجئين في ليبيا. ولما كان من المتعذر إعادة الكثير من هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم الأصلية - لوجود أسباب حقيقية ترحح احتمال تعرضهم للاضطهاد أو الأذى بسبب الصراعات المسلحة أو غير ذلك من الأسباب - فمن واجب الحكومات الأوروبية وغيرها تيسير السبل لإجلائهم وتقديم المساعدة لهم، ولا سيما في إطار برنامج إعادة التوطين تتكفل به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أن العدد المزري للفرص المتاحة لإعادة التوطين يقف شاهداً على ما تبديه الدول الأوروبية وغيرها من استخفاف سافر بمحنة اللاجئين والمهاجرين الرازحين في مراكز الاحتجاز - إذ لم تتجاوز فرص إعادة التوطين التي وعدت بها الدول 3,886 فرصة من 12 دولة، ولم يتم ترحيل سوى 1,140 فرداً من ليبيا والنيجر في إطار برنامج إعادة التوطين.<sup>8</sup>

## العقبات الماثلة أمام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا

لا تزال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تواجه عقبات تحد من قدرتها على توفير حماية مجدية للاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم بسبب خطر تعرضهم فيها للاضطهاد أو غيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومن بين هذه العقبات ما تفرضه السلطات الليبية من قيود غير معقولة.

فاللاجئون الذين ينتظرون إعادة توطينهم من خلال النظام العالمي للأمم المتحدة يُضطرون للانتظار فترات طويلة رهن الاعتقال، نظراً لقلّة فرص إعادة التوطين المتاحة؛ وقد يبأس بعضهم في نهاية المطاف من طول الانتظار، فيختارون العودة إلى وطنهم الأصلي بالرغم من المخاطر التي تترتب بهم هناك، والتي بسببها اضطروا للفرار أصلاً. ومن أمثلة ذلك ما حدث لمجموعة من 124 صومالياً عادوا إلى الصومال من ليبيا في 7 نوفمبر/تشرين الثاني.<sup>9</sup>

وفضلاً عن ذلك، فقد كان من المفترض أن يُفتتح في يوليو/تموز 2018 مركزٌ تابعٌ لمفوضية شؤون اللاجئين لتهيئة اللاجئين لإعادة توطينهم، وذلك في أعقاب مفاوضات طويلة مع السلطات الليبية؛ ولكن هذه الأخيرة عادت إلى المماطلة من جديد، فلم يُفتتح المركز بعد. والغرض من هذا المركز الذي يتسع لنحو 1,000 شخص هو إتاحة مكان آمن لإيواء أضعف فئات اللاجئين الذين ينتظرون إعادة توطينهم، مع ضمان حريتهم في الحركة والتنقل. وفي وقت سابق من هذا العام، كان قد تم التوصل لاتفاق بهذا الشأن، واستُكمل إنشاء المبنى بالفعل تمهيداً لافتتاحه خلال الصيف. وقام وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني بزيارة المركز في يونيو/حزيران، زاعماً أن افتتاحه في غضون شهر واحد سوف "يدحض الأكاذيب والتصريحات الرنانة التي تزعم وقوع تعذيب وانتهاك للحقوق المدنية في ليبيا".<sup>10</sup> غير أن المركز لم يفتتح بعد؛ وحتى لو كان مفتوحاً، فلن يتسع إلا لعدد محدود من اللاجئين والمهاجرين بالقياس إلى نحو 6,000 يقعون حالياً في مراكز الاحتجاز.

<sup>6</sup> منظمة العفو الدولية: "شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا" (رقم الوثيقة: MDE 19/7561/2017)، ديسمبر/كانون الأول 2017، [www.amnesty.org/en/documents/eur30/7241/2017/en](http://www.amnesty.org/en/documents/eur30/7241/2017/en)

<sup>7</sup> المنظمة الدولية للهجرة، بعد توقفها لمدة عامين، المنظمة الدولية للهجرة تستأنف رحلات العودة الإنسانية الطوعية من جنوب ليبيا، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

<https://www.iom.int/news/suspended-two-years-iom-resumes-voluntary-humanitarian-return-flights-southern-libya>

<sup>8</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الوضع في وسط البحر المتوسط: المفوضية تدعو لتوفير 40,000 فرصة إضافية لإعادة التوطين، 11 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.unhcr.org/ar/news/press/2017/9/59b7cd0c4.html>؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث رقم 33 بشأن إعادة التوطين من ليبيا والنيجر، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث عاجل بشأن ليبيا، 9-2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Libya%20Flash%20Update%209%20November%202018.pdf>

<sup>9</sup> المنظمة الدولية للهجرة - غرفة الصحافة: المنظمة الدولية للهجرة تسهل العودة الطوعية لـ 124 صومالياً في أعقاب اشتباكات قصيرة الأمد في مطار طرابلس، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، <https://italy.iom.int/en/archivio-news-iom>

<sup>10</sup> يوتيوب، 'Migranti, Salvini: In Libia centri d'accoglienza all'avanguardia'، 25 يونيو/حزيران 2018، <https://www.youtube.com/watch?v=IZY5H8RZToI>

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا لم توقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولم تبيد السلطات أي استعداد للتوقيع على مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ ومؤدى ذلك أن المفوضية السامية غير معترف بها في ليبيا، الأمر الذي يحد من عملياتها، ويلحق الضرر باللاجئين وطالبي اللجوء في نهاية المطاف.

## الاختناقات في مركز العبور الطارئ بالنيجر

تسير حركة اللاجئين إلى مركز آلية العبور الطارئ بالنيجر على نحو متقطع، مما يسبب مزيداً من الصعوبات للاجئين الراغبين في الرحيل عن ليبيا إلى أماكن آمنة؛ وقد أنشأت الأمم المتحدة هذا المركز عام 2017 لإيواء اللاجئين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا مؤقتاً ريثما تستكمل البلدان الثالثة إجراءات النظر في طلبات إعادة توطينهم. ولكن المركز توقف عن استقبال المزيد من اللاجئين خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2018، عندما بلغ عدد من فيه ذروة طاقته الاستيعابية، أي 1,536 فرداً. وكان سبب ذلك هو العدد الكبير من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من ليبيا إلى النيجر في وقت سابق من عام 2018، وكانوا لا يزالون في انتظار إعادة توطينهم في بلد ثالث بصفة مستديمة.

وتستغرق إعادة توطين الأفراد إلى بلدان ثالثة عبر آلية العبور الطارئ شهوراً، ويرجع ذلك في الأغلب والأعم إلى شحة فرص إعادة التوطين المتاحة وبطء دراسة طلبات إعادة التوطين؛ وفي تلك الأثناء، يزرع الآلاف من اللاجئين في مراكز الاحتجاز الليبية حيث تستمر معاناتهم. وفي أكتوبر/تشرين الأول، استؤنفت عمليات الإحلاء في إطار "آلية العبور الطارئ" التابعة للمفوضية، حيث تم إجلاء 135 فرداً من ليبيا. 11 ولكن ما لم تتزايد إلى حد كبير وعود الدول بإعادة توطين المزيد من اللاجئين، وسرعة البت في طلبات إعادة التوطين، فسوف تعود هذه الاختناقات على الأرجح. ولقد تلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 3,886 وعداً بإعادة توطين اللاجئين القادمين إما من ليبيا أو النيجر، خلال عامي 2018 و2019 كليهما، 12 في حين بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية في ليبيا وحدها 56,442 لاجئاً.

ونتيجة لقلّة فرص إعادة توطين اللاجئين المتاحة من قبل الدول الأوروبية وغيرها، وتباطؤ هذه الدول في دراسة طلبات إعادة التوطين في الأماكن المتاحة على قلتها، لا يتسنى إجلاء اللاجئين على وجه السرعة إلى النيجر، وبضطر الآلاف منهم للبقاء عالقين في مراكز الاحتجاز في ليبيا، ومكابدة الأوضاع المروعة في المعتقل، ريثما تُتاح فرص جديدة في مركز آلية العبور الطارئ في النيجر.

## مراكز اعتقال اللاجئين في مرمى النيران

أدى القتال الذي اندلع في طرابلس في أواخر شهر أغسطس/آب 2018 إلى تدهور أوضاع المدنيين، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون المحتجزون؛ فقد وقع بعض مراكز الاحتجاز بين شقي رحى القتال، وتعذر إجلاء من فيها من المعتقلين في الوقت المناسب.<sup>13</sup>

فقد ورد أن ستة من المحتجزين في مركز "طريق المطار" أصيبوا بأعيرة نارية طائشة؛ وفي مركز احتجاز "عين زارة" الواقع جنوبي طرابلس، حيث اندلعت معظم الاشتباكات، تخلى الحراس عن مواقعهم فراراً من القتال، فظل 2,000 معتقل محبوسين في المركز بينما كانت الصواريخ تتساقط على مقربة منه. وتمكن اللاجئون والمهاجرون في نهاية المطاف من تحرير أنفسهم، والبحث عن مأمّن من القتال. ومع تزايد القيود على الحركة والتنقل بسبب الاشتباكات، ظلت عدة مراكز أخرى في منطقة الصراع بدون أي مؤن أو إمدادات من الماء والغذاء. وتمكنت وكالات العون من إجلاء المعتقلين في عدد من مراكز الاحتجاز، ولكن مع اشتداد حدة القتال، تقلصت قدرة هذه الوكالات على الوصول لمراكز الاحتجاز.

وقال لاجئ يُدعى "مارتن"، وكان من بين المحتجزين في مركز "عين زارة"، لمنظمة العفو الدولية:

"كان الوضع مربعاً؛ تركنا الحراس؛ تركونا محبوسين ولاذوا هم بالفرار؛ كسرنا الأبواب، ولكن خشينا أن نركض، ولم تكن لدينا أي فكرة إلى أين نذهب؛ وماذا لو اكتشفنا العصابات الأخرى؟ أمضينا عدة أيام بلا طعام".<sup>14</sup>

<sup>11</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: المفوضية تجلي لاجئين من الفئات الأشد ضعفاً من ليبيا مع استئناف القتال، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

<https://www.unhcr.org/ar/news/press/2018/10/5bc8817b4.html>

<sup>12</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: التحديث رقم 33 بشأن إعادة التوطين: الحالة في ليبيا - النيجر.

<sup>13</sup> أطباء بلا حدود، يجب إجلاء اللاجئين والمهاجرين من ليبيا على وجه الاستعجال، 7 سبتمبر/أيلول 2018، <https://www.msf.org/ar/evacuation-refugees-and-migrants-out-libya-urgently-needed>

<sup>14</sup> "مارتن" (اسم مستعار) في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

## العنف والإيذاء والابتزاز على أيدي العصابات المسلحة

وحتى خارج مراكز الاعتقال، يظل الآلاف من اللاجئين والمهاجرين في ظروف محفوفة بالمخاطر في ليبيا؛ فبدون الوثائق القانونية اللازمة، يجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم مضطربين للحياة في الخفاء بسبب القوانين الليبية التي تجرم دخول البلاد أو الإقامة فيها بصورة غير شرعية، الأمر الذي يجعلهم عرضة للوقوع في براثن العصابات المسلحة؛ ففي بلد منهك اقتصادياً بسبب صراع طويل الأمد، أصبحت الجماعات المسلحة التي تسعى للحصول على النقد تنظر إلى اللاجئين والمهاجرين باعتبارهم سلعة تباع وتشترى، وتعددهم مصدراً للدخل.

وقد وصف المهاجرون واللاجئون الذين غادروا ليبيا لمنظمة العفو الدولية ما تعرضوا له من أهوال أثناء احتجازهم رهائن لدى هذه الجماعات المسلحة، وما أنزلته بهم من صنوف العذاب، مثل الصعق بالكهرباء والضرب المبرح، من أجل ابتزاز الأموال منهم، وإجبارهم على الاتصال بذويهم والتوسل إليهم لدفع فدية لمختطفهم كي يطلقوا سراحهم.

ومن بين هؤلاء اللاجئين "مارتن" الذي كان عالماً في مركز الاحتجاز بعين زارة إبان الاشتباكات في طرابلس؛ وقال لمنظمة العفو الدولية إنه أمضى في وقت سابق شهرين أسيراً لدى إحدى هذه الجماعات في مطلع عام 2018؛ ووصف ما كابده من الأذى والعنف على أيدي أفراد هذه الجماعة قائلاً:

"كنا مجموعة من 100 فرد في ثلاث شاحنات تويوتا، عندما أسرونا واقتادونا إلى حظيرة طائرات كبيرة؛ بقيت هناك لمدة شهرين، وكان الناس يعانون هناك. كانوا يلكموننا ويضربوننا، ويحرموننا من الغذاء والماء؛ كنا جميعاً ضعفاء، وأصبنا بحكة شديدة في جميع أنحاء الجسم؛ كانوا يضربوننا ويطالبوننا بالاتصال بأهاليينا للحصول على المال؛ وبمجرد أن يدفع أحدنا لهم ما يريدون من المال، يطلقون سراحه."<sup>15</sup>

وفي بلد تعصف به الاضطرابات بسبب صراع طويل الأمد، وتتكاثر فيه الجماعات المسلحة التي لا تخضع لأي مساءلة، ولا تدبّر بالولاء والطاعة لأي سلطة مركزية، ما أكثر أن يقع اللاجئين والمهاجرون ضحايا لغياب سلطة القانون والانفلات الأمني السائد في البلاد.

## التوصيات

تحت مظلة العفو الدولية **السلطات الليبية** على احترام حقوق الأجانب في ليبيا، وحمايتهم، وإقرارها، وتعزيزها، سواء أكان هؤلاء الأجانب من اللاجئين أم طالبي اللجوء أم المهاجرين، تمثيلاً مع الالتزامات القانونية الدولية الواقعة على عاتقها.

كما تحت مظلة العفو الدولية **الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه** على إعادة توجيه تعاونها مع ليبيا بشأن الهجرة على الفور، بحيث يكون محور التركيز فيه منصفاً على حماية الحقوق الإنسانية للاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين بدلاً من احتوائهم في هذا البلد. وريثما يتسنى للسلطات الليبية فرض سيطرة فعالة حقيقية على زمام الأمور في البلاد، وضمان حماية الحقوق الإنسانية للاجئين والمهاجرين على الوجه الذي يتماشى مع التزاماتها الدولية، يتعين بوجه خاص **الامتناع عن تقديم أي مساعدة من شأنها أن تسفر عن وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، أو تسهم في استمرار دوامة العنف الذي يتعرض له اللاجئون والمهاجرون.** وبدلاً من ذلك، لا بد أن تتركز كل الجهود المبذولة على مساعدة أولئك الذين لا يزالون عالقين ويعانون في هذا البلد بتوفير الأمن والأمان لهم في بلد آخر.

### وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات المحددة التالية للسلطات الليبية:

- العمل فوراً على وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي غير المشروع في ليبيا؛ وتعديل القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، والقانون رقم 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، بهدف نزع الصفة الجنائية عن الدخول أو الإقامة أو الخروج بصورة غير مشروعة.
- المسارعة بحصر جميع الأجانب المعتقلين بصورة تعسفية في مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بوزارة الداخلية، أو المحتجزين لدى الميليشيات والجماعات المسلحة، وتسجيلهم، وإطلاق سراحهم، وضمان الاحترام الكامل والحماية الكاملة لحقوقهم، بما في ذلك القدرة على طلب الحماية الدولية في بلدان غير ليبيا.
- فتح تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة - بما في ذلك الاعتصاب والعنف الجنسي - وأي جرائم أخرى يرتكبها مسؤولو جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومسؤولو خفر السواحل الليبي، وضمان استبعاد أي مسؤول عن منصبه إذا قامت أدلة معقولة تبرر الاشتباه في إصداره الأوامر بارتكاب مثل هذه الأفعال، أو تورطه في ارتكابها، أو السماح بارتكابها - وكان منصبه من شأنه أن يتيح له تكرار تلك الانتهاكات - وتقديمه لمحاكمة تتسم بالعدالة والشفافية.
- المسارعة باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتحديد العصابات المسلحة المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك أسر اللاجئين والمهاجرين في ليبيا وتعذيبهم واعتصابهم وقتلهم وإحراق الأذى بهم - وتفكيك هذه العصابات ومقاضاة أفرادها.

<sup>15</sup> "مارتن" (اسم مستعار) في مقابلة هاتفية مع منظمة العفو الدولية، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

- ضمان إنشاء نظام للجوء، وإرساء آلية لإصدار الوثائق اللازمة لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء داخل ليبيا، وذلك بوجه خاص من أجل حمايتهم من الاعتقال أو الترحيل أثناء تقييم حالاتهم.
- الاعتراف رسمياً بتفويض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملها، وتيسيرهما في ليبيا، عن طريق تمهيد السبل أمامها وتذليل كافة العقبات التي تمنعها من الوصول إلى جميع الأشخاص الذين تعنى بهم، أينما كانوا، وتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد صفة اللاجئ، وقبول طلبات اللجوء من أي شخص يرغب في التقدم بها، ومن توفير الحماية وتقديم المساعدة عند الضرورة - بما في ذلك إيواء الأشخاص في مراكز مفتوحة - كائنة ما كانت جنسية الشخص المستفيد.

## كما تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات المحددة التالية لحكومات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي:

- إعادة توجيه كافة أشكال التعاون مع ليبيا بشأن الهجرة - بمختلف أشكال الدعم المالي، والمؤسساتي، والمادي، والسياسي، والدعم في بناء القدرات - بحيث يصبح محور التركيز فيه هو أولوية حماية الحقوق الإنسانية للاجئين، و طالبي اللجوء، والمهاجرين في هذا البلد.
- جعل التعاون المستمر مع السلطات الليبية مشروطاً باتخاذ خطوات ملموسة يمكن التحقق منها في المجالات المحددة في الفقرات السابقة، وذلك تحديداً من أجل الإفراج فوراً عن جميع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المحتجزين بصورة تعسفية، والتخلص من نظام الاعتقال التلقائي، والاعتراف الكامل والرسمي بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإرساء آليات كافية لرصد حقوق الإنسان وتحقيق المساءلة، واعتماد وتنفيذ تشريعات وسياسات جديدة بشأن الهجرة واللجوء، تقضي بنزع أي صفة جنائية عن الدخول أو الإقامة أو الخروج غير النظامي وتؤكد إنشاء نظام لجوء.
- فتح طرق آمنة ومنتظمة إلى أوروبا، ولا سيما من خلال إتاحة عدد معقول من أماكن إعادة التوطين، والمسارات البديلة لحماية الآلاف من الأشخاص المحتاجين للحماية والعالقين في ليبيا، وبإعادة النظر في سياسات الهجرة بغية إتاحة سبل ميسرة للهجرة النظامية أمام الراغبين في الهجرة. وضماناً لئلا تؤدي أي اختناقات لإعاقة عمليات إجلاء اللاجئين المحتجزين، ينبغي أيضاً اتخاذ خطوات عاجلة لتسريع عملية إعادة التوطين.
- اتخاذ السبل الممكنة للتحقق من نشر عدد كافٍ من السفن المخصصة لعمليات البحث والإنقاذ في المقام الأول، على امتداد الطرق التي تسلكها القوارب التي تقل اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك المنطقة القريبة من المياه الإقليمية الليبية، والامتناع عن إسناد تنسيق عمليات البحث والإنقاذ إلى السلطات الليبية.
- ضمان تمكين المنظمات غير الحكومية من مواصلة مساهمتها في إنقاذ اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر، والاقتصر في أي تعاون مع خفر السواحل الليبي على الحالات التي يكون التدخل ضرورياً فيها للحيلولة دون وقوع خسائر فورية في الأرواح، وجعل هذا التعاون مشروطاً باتخاذ إجراءات للتقليل من مخاطر إنزال اللاجئين والمهاجرين في ليبيا.
- الامتناع عن وضع سياسات تتوسع في استخدام اعتقال اللاجئين والمهاجرين، وتعهد بمسؤوليات مراقبة الحدود إلى دول خارج أوروبا.